For cited: *Mohammed, J. I. H. (2022). Social control between human experiences and divine rules. Journal of Strategic Research in Social Science, 8 (SE), 373-406.*

Crossref *doi: 10.26579/josrss.8.SE.19*

Research Article

Journal of Strategic Research in Social Science
(JoSReSS)
www.josrss.com
ISSN: 2459-0029

Year: 2022
Volume: 8
Issue: SE

Social control between human experiences and divine rules

Jacob Ibrahim Haj Mohammed

Abstract
There is no doubt that the human sociology is an inevitable necessity and a universal Sunnah that God wanted, in order to facilitate the satisfaction of the multiple and varied needs that man is unable to its capabilities and capabilities to satisfy them, and to achieve the purpose of righteousness in the land in cooperation and positive interaction seized for the Almighty saying: {And they cooperate with the righteousness, and the righteousness, and the righteousness, Whoever helps him, God is Powerful, Mighty} ( ). However, this human meeting faces challenges and differences resulting from varying needs and goals at times, and different environments, trends and beliefs at other times. Therefore, societies with their collective minds have adopted preferential rules developed for controls for that meeting in the various activities and actions of different ideologies and components of the environment, as a result of which intellectual and doctrinal trends emerged. And philosophical ones that explain behavior and its motives and set controls for it based on reason and the limited sensory and predictive perception of humanity, so some of them deviated from the logic that is highlighted by the directives and teachings of the Creator of the universe, who surrounds the phenomena of things and creatures and their inward things, and He has everything in measure and will, according to the Almighty's saying: {Indeed, they are in doubt about meeting their Lord. } ( ) And every behavior is motives and motives, so put in place the social controls that preserve the rights of all except parties and ensure the achievement of goals, and fulfillment of needs in order to lead to peaceful coexistence among people of all walks of life. Therefore, this study revolves around explaining the origins of social control, is it purely human experiences or divine rules?

Keywords: Social control, human experiences, divine rules.

بسم الله الرحمن الرحيم

يعقوب ابراهيم الحاج محمد

الضبط الاجتماعي بين التجارب البشرية والقواعد الربانية

مقدمة: لا شك أن الاجتماع البشري ضرورة حتمية وسنة كونية أرادها الله، تسهيلاً لإشباع الاحتياجات المتعددة والمتنوعة والتي يعجز الانسان بمقدراته وإمكاناته اشباعها، وتحقيقاً لغاية الصلاح في الأرض بالتعاون والتفاعل الايجابي المضبوط لقوله تعالى : {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }[1]، وقوله: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ}[2]، وقوله: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}[3]. إلا أن هذا الاجتماع البشري يواجه تحديات واختلافات ناتجة عن تباين الاحتياجات والأهداف تارةً، واختلاف البيئات والاتجاهات والمعتقدات تارةً أخرى، لذلك انتهجت المجتمعات بعقولها الجمعية وضع قواعد تفضيلية طُورت لضوابط لذلك الاجتماع في مختلف الانشطة والأفعال على اختلاف الايديولوجيات ومكونات البيئة، فظهرت على إثرها اتجاهات فكرية ومذهبية وفلسفية تفسر السلوك ودوافعه وتضع الضوابط له استناداً على العقل والتصور الحسي والتوقعي البشري المحدود، فانحرفت بعضها عن المنطق الذي يبرزه توجيهات وتعاليم خالق الكون، المحيط بظواهر الأشياء والمخلوقات وبواطنها وعنده كل شيء بمقدار ومشيئة لقوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ }[4] وقوله تعالى: {وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا}[5] وقوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }[6] وقوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[7] وكل سلوك بدوافع وبواعث فوضع الضوابط الاجتماعية التي تحفظ حقوق جميع الأطراف وتضمن بلوغ الغايات، وتحقق اشباع الاحتياجات وصولاً إلى التعايش السلمي بين البشر على اختلاف مشاربهم. لذا تدور

[1]) سورة المائدة: الآية 2.
[2]) سورة البقرة: الآية 251.
[3]) سورة الحج: الآية 40.
[4]) سورة: فصلت الآية 54.
[5]) سورة الفرقان: الآية 2.
[6]) سورة يس: الآية 82.
[7]) سورة الإنسان: الآية 30.

هذه الدراسة حول بيان أصول الضبط الاجتماعي أهو تجارب بشرية محضة أم قواعد ربانية؟.

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول هل الضبط الاجتماعي تجارب بشرية أم قواعد ربانية ؟. فالملاحظ أن منهج علم الاجتماع الغربي وطبيعة تصور الحقائق فيه تستبعد الوحي كمصدر للمعرفة، وأن مفهوم الضبط الاجتماعي يعتريه قصور مثل تعريفهم له بأنه: (سيطرة، ميكانزمات رمزية، ضغط، سلوك جمعي) كذلك التصور والنظرية كآراء (لمبروزو، سذرلاند، دوركايم، روس) كذلك اقتصار مسئولية الضبط الاجتماعي وممارسته على المجتمع دون أدنى مسئولية للفرد، وهناك خلل في تطبيق وسائل الضبط الاجتماعي مثل بعض تطبيقات (القانون الدولي). وفي المعايير الضابطة للسلوك نتجت عنها اضطراب في تحديد وتطبيق الجزاءات.

أهمية البحث تتلخص في:

1. بيان طبيعة الضبط الاجتماعي ومنشأه.
2. استقراء أصول الضبط الاجتماعي وفلسفته.
3. اعادة صياغة مفهوم الضبط الاجتماعي بما يتوافق والمنهج العلمي السليم والمنطقي.
4. يقدم البحث قراءة تأصيلية للاتجاهات النظرية والتفسيرية للضبط الاجتماعي ودواعي فرضه.
5. يبين مسئولية الفرد في بناء قواعد الضبط وتطبيقه بجانب مسئولية المجتمع.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تأصيل الضبط الاجتماعي.
2. ابراز موقف الفكر الإسلامي من مفاهيم الضبط الاجتماعي في الفكر الغربي.
3. تأصيل الاتجاهات النظرية للضبط الاجتماعي وتقويم تصورات دواعي فرضه.
4. استعراض آليات ووسائل الضبط الاجتماعي وتحليله في ضوء الكتاب والسنة.

التساؤلات: تدور الدراسة حول **هل الضبط الاجتماعي تجارب بشرية أم قواعد ربانية؟** وتتفرع منها:

1. ماهية الضبط الاجتماعي وفلسفته؟.
2. ما علاقة مفهوم الضبط الاجتماعي الغربي بالمفهوم الإسلامي؟
3. ما الخلل في نظريات الضبط الاجتماعي من منظور تأصيلي؟.
4. لماذا تقع مسئولية فرض الضبط الاجتماعي في الفكر الغربي على المجتمع دون الفرد؟.

5. ما هي اشكالية تطبيق الضبط الاجتماعي ووسائله في الفكر الغربي؟.
6. لماذا تختلف في تطبيق الجزاءات بسبب الاختلاف الأيديولوجي والمكانة الاجتماعية؟.

المنهج المستخدم: يستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وسائل وأدوات جمع البيانات: الملاحظة والمقابلة وتحليل المضمون بالإضافة إلى المصادر والمراجع.

المحور الأول: مفهوم الضبط الاجتماعي وطبيعته ومضامينه:

مفهوم الضبط الاجتماعي (Social Control): إن مصطلح الضبط الاجتماعي لم يتحدد إلا حديثاً، لأن آراء العلماء الذين بحثوا في هذا الموضوع كانت لهم اتجاهات مختلفة ومتعددة لأن كلاً منهم كان يبحثه من وجهة نظره، أو منطلقا من فلسفة اجتماعية معينة وأفكار مجتمعية مختلفة، ويمكن إرجاع ذلك إلي:

1/ اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بالأمور الأخرى المتصلة اتصالاً وثيقاً بفكرة الضبط.

2/ ما يكمن وراء فكرة الضبط من اتجاهات أيدولوجية تحدد معالم النظام الاجتماعي الذي تعمل وسائل الضبط على صيانته أو تطويره في إطار التركيب المورفولوجي العام للجماعة. فابن خلدون حدد معناه بأنه كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد علي السير علي المستوي العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[1]. ويري بعض العلماء أن الضبط الاجتماعي هو كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة علي سلوك الإفراد المنتمين إليه، وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي تكفل تكيف سلوك الناس بما يتلاءم ورؤية الجماعة من قوالب وقواعد للتفكير العام. وهذا المدلول شاع استعماله عند غالبية علماء الاجتماع حتى القرن العشرين.

معني الضبط الاجتماعي: يمثل موضوع الضبط الاجتماعي محور ارتكاز مهم بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر، وقد تعرض عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين لمسألة الضبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا هذا المصطلح بمفهومه الواسع ، ووصفوه بالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق. ومن وهؤلاء علي سبيل المثال لا الحصر "مونتسكيو" في كتابة (روح القوانين) ومع ذلك إن هذا المصطلح

[1]) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005م، ص 160.

لم ينتشر ولم يكتب له الذيوع إلا بعد أن كتب "روس Ross" مجموعة مقالات عن الضبط الاجتماعي في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ثم ظهر كتابه عن الضبط الاجتماعي الذي عرّفه فيه بأنه: سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة. وقد عالج الرُّوّاد الأوائل هذا المفهوم وعرّفوه من عدة نواح مثل " لومي loamy" عرّفه بأنه: تلك الميكانزمات الرمزية التي طوّرها الجنس البشري، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لإحداث الضغط السيكولوجي على الأفراد دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي مهما كانت صوره[1]. وقال: أن الأساليب الرمزية تتمثل في المدح والقدح والسخرية وجميع الانفعالات والتعبيرات. كذلك عرّف بأنه: ما يفعله أي فرد لمنع وقوع أفراد آخرين أو جماعة أخرى في فعل ما يكون قد يكون له تأثيره على أمن واستقرار المجتمع، وأحياناً تمارس لمنع انحراف أو خروج على النماذج السلوكية المتعارف عليها والتي تقرها الجماعة التي ينتمي إليها الفرد[2]. أما " لانديز" فعرّفه بأنه: مجموعة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولاً أمام جماعته، التي يقام ويدعم عن طريقها التنظيم الاجتماعي، وتتكون الشخصية الإنسانية، ويتحقق نظام اجتماعي أفضل عن طريق القيم[3].

إما العلماء المحدثين فعرفوه بتعريفات عدة مثل: "هولينج شيد" بأنه: تلك الممارسات والقيم الملزمة التي تحدد علاقات شخص معين ببقية الأشخاص والأشياء والأفكار والجماعات والطبقات ثم بالمجتمع كله. أما "أندرسون " يري أن الضبط الاجتماعي هو نوع من أنواع السلوك الاجتماعي التي تؤثر في الإفراد أو الجماعات وتوجههم نحو الامتثال للمعايير القائمة أو المرغوبة. ويعرفه "علي عبد الرازق جلبي" في كتابه المدخل إلي علم الاجتماع بأنه: نوع من الضغط الذي يمارسه المجتمع على أفراده من أجل المحافظة على النظام.

إما "دوركايم" فهو يعبر عن هذا المفهوم بأن أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملاً ضابطاً وليس عاملا ذاتياً أو جبرياً، وعليه فان الضبط الاجتماعي لا يتعلق بالفرد ذاته ومفروضاً عليه من الخارج، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل، وبذا يصبح الضبط الاجتماعي مرادفاً للارتباط العلّي، أي يكون علّه لكل سلوك [4].

أما "دود" فيري أن الضبط الاجتماعي هو نوع من الإرشاد والتوجيه للسلوك الإنساني، وأن هناك أربعة عناصر لابد من توفرها في أي صورة من صور الضبط وهي: وجود الشخص المتسلط أو الجماعة التي لديها قوة التحكم في الفعل

---

[1]) إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004م، ص 166.

[2]) سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، القاهرة، دار التوفيق النموذجية، ومكتبة وهبه، 1985م، ص21.

[3]) p. Landis, Social Control, Social Organization And Disorganization In Process, 1939, p.51.

[4]) سامية محمد جابر، القانون والضبط الاجتماعي، مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1994م، ص 97.

الاجتماعي، ووجود هدف واضح للفعل، ومستويات أو قواعد واضحة ومحددة للسلوك، وجود نوع معين من الوسائل المقررة للتدعيم وتعزيز الامتثال للمعايير، ولابد من التفاعل الايجابي بين هذه العناصر الأربعة لكي يتحقق الضبط الاجتماعي [1]. **ويرى الباحث** أن مفهوم الضبط الاجتماعي آنف الذكر يعطي انطباعاً بأن الضبط الاجتماعي سلوك جمعي، تمارس الجماعات فيه دور المراقبة وفرض الجزاءات، عبر القيم أو الممارسات أو الموقف العام الملزم الذي يتم فيه الفعل الإنساني، وهذا تصوُّرٌ إنساني يوحي عن الخلفية الأيدولوجية للمفكرين، إلاّ أن الإسلام ينظر إلى الضبط الاجتماعي كعملية اجتماعية بمنظور أشمل تبدأ بمسئولية الفرد انتقالاً لمسئولية الجماعة وصولاً لمسئولية المجتمع ومؤسساته برؤية تكاملية؛ من خلال الإيمان (وهو التسليم بأن الله خلق الكون وعالم بسره وجهره ويقدر كل عملياته وظواهره)، مصداقاً لقوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا}[2]. وقوله: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}[3]. وقوله: {إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}[4]. والتزكية (وهو العمل على ترويض الغرائر والاحتياجات والدوافع والاتجاهات، وتوجيهها نحو السعي إلى الخير والاصلاح والفلاح دائماً؛ قتلاً لشح الأنفس وأنانيتها ذاتياً، اهتداءً بالكتاب والسنة) لقوله تعالى: {وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (8) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (9) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا}[5]. وقوله: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (40) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}[6]. والتقوى (وهو أن يتخذ الإنسان لنفسه وقاية من الوقوع في المهالك والمخالفات؛ وذلك بالإيمان بالخالق واتباع هداه والعمل به، والقناعة بقسمته، والاستعداد للقائه)، لقوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}[7]. لذلك يعرّف الباحث الضبط الاجتماعي إجرائياً بأنه: **مجموعة القواعد الذاتية والاجتماعية الضابطة للسلوك الإنساني، استناداً على الكتاب والسنة؛**

---

[1]) ساميه محمد جابر، مرجع سابق، ص 100.
[2]) سورة الطلاق: الآية 12.
[3]) سورة الحديد: الآية 4.
[4]) سورة يونس: الآية: 3.
[5]) سورة الشمس: الآيات 7-10.
[6]) سورة النازعات: الآية 40، 41.
[7]) سورة الأعراف: الآية 96.

للوقاية من كافة أنماط السلوك الخارجة عن الحدود المعيارية وعلاجها، اصلاحاً للفرد والجماعة والمجتمع وتحقيقاً لسعادة الدنيا والآخرة.

طبيعة الضبط الاجتماعي:

أن جملة العمليات الاطرادية في المجتمع أوفي أية جماعة فرعية فيه تؤكد المشابهة في التوقع بين أجزاء وحداتها البنائية، سواء كانت تلك الوحدات أفراد أو جماعات وأن الضبط الاجتماعي التنظيمي ويمكنه توضيح طبيعة الضبط الاجتماعي من خلال الصورتين فيما يأتي:

أولاً: الضبط القهري: وينشأ هذه الصورة من فعالية القوانين وتتميز عادة بالقوة والقهر لمنع الجريمة وردع الأفراد من اقتراح السلوك الذي يتنافى مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ومرجعيات هذه الصورة في الفكر الغربي تعود إلى تصور أن الضبط الاجتماعي يتصف من حيث الطبيعة بالآتي:

1. اشتمال الضبط الاجتماعي عمل خاصة القهر والإلزام: يري أصحاب هذا الاتجاه (المدرسة الفرنسية) أن الضبط الاجتماعي تنطوي علي عنصر الجبرية وتستند إلي القهر والإلزام، كما عبر عنها دوركايم بأنه الظاهرة الاجتماعية ملزمة وقهرية[1]. فالأفراد ينظرون إلي أجهزة الضبط الاجتماعي بأنها لها سلطة قاهرة تظهر بشكل واضح في حالات الخروج علي مقتضياتها أو مخالفة أحكامها، حيث يتعرض المخالف لألوان من الجزاء الاجتماعي حسب الحدود التي يصنعها المجتمع، وتعمل التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها وعواملها علي إشعار الفرد بعدم الإحساس بالضغط والإلزام؛ لأنه ربي على تقبل وسائل الضبط الاجتماعي طالما أنها نابعة من مجتمعه[2]. وقد دلل دوركايم على ذلك بعاطفة الحب والاحترام التي لازمت فكرة التقديس في الجماعات المتأخرة، والتي اتخذت من توتم العشيرة رمزا لها، عن طريق القوة الخارجية التي تسيطر على تصرفاتهم وتضبطهم، وهذه القوي بعضها خلقية وبعضها دينية غيبة أُصطلح عن تسميتها بـ"العقل الجمعي" في صورة مبادئي دينية غيبية لها قوتها الضابطة والقاهرة، ويذهب دوركايم إلى أن هذه السلطة القاهرة ووظيفتها الضابطة تستمر حتى مع المجتمعات الحديثة بعد انتقالها من مرحلة التضامن الآلي إلى مرحلة التضامن العضوي[3]. وعلية فحرية الفرد في مجتمعة وحرية الجماعات والهيئات بالنسبة للمجتمع العام ما هي إلا حرية نسبية، وتسيطر

[1]) طارق الصادق عبد السلام، الضبط الاجتماعي في الإسلام، عمان، دار الجنان 2004م، م ص 66- 67.
[2]) مصطفي الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول، 1981م ص 35.
[3]) أحمد الخشاب، الضبط والتنظيم الاجتماعي، مرجع سابق، ص

على الأفراد والفئات بقيود اجتماعية ضباطه تتمثل في وسائل الضبط الاجتماعي، وعليه يصبح السلوك الإنساني متوقفاً على النظم التي تحدد علاقات الأفراد بشكل معين يضمن تحقيق الاستقرار ويكفل للمنظمات القيام بأنشطتها في نطاق النسق العام. وهناك اتجاه آخر في تفسير فكرة القهر والإلزام التي تنطوي عليها طبيعة الضبط الاجتماعي، وهو الاتجاه الوظيفي حيث يرون أن القهر والإلزام ليست بالضرورة أن يكون مصدرها طبيعة الأشياء في حد ذاتها، كأن تكون الجماعة في صورتها المجردة قوة قاهرة، ولكن الشعور بالقهر والإلزام يأتي من إدراك الإفراد والجماعات لوجود سلطة من أي نوع تمتلك القدرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على وضع ضوابط للسلوك وتوقيع العقوبات علي المخالفين، وأن أشكال القهر والإلزام تختلف باختلاف السلطة التي تستند إليها، وبهذا الاتجاه جاءت الأفكار الحديثة عن الضبط الاجتماعي باعتباره منبثقاً عن الطبيعة البشرية؛ سواء كانت خبرة كتصور "جان جاك روسو" أو طبيعة جامحة كتصور "هوبز" أو حيادية علي نحو ما ذهب إليه "جون لوك" وانتهوا جميعاً إلي أن الضوابط الاجتماعية تستند إلي العقد الاجتماعي، وأن السلطة الحقيقية التي تستند إليها الضبط الاجتماعي هي إرادة الشعوب الجماعية وليس مفروضاً من قوي ميتافيزيقية، ونبع هذا الاتجاه من الانتفاضة السياسية والحركات التحريرية البروتستانتية، حيث أصبح الاعتماد علي الإنسان باعتباره كائناً قادراً قدرة ايجابية علي تنظيم المجتمع وفقاً للقانون الطبيعي.

2. **الطبيعة المعيارية للضوابط الاجتماعية:** يحتوي المدلول الوظيفي للضبط الاجتماعي على عنصر خلقي معياري يحدد ما ينبغي أن يلتزمه الأفراد والجماعات والهيئات من نظم وسنن اجتماعية ومعيارية، ويقوم علي:

أ/ التزام قواعد السلوك السوية التي اصطلحت عليها الزمرة أو الجماعة المحلية أو الطبقة الاجتماعية، باعتبارها تصرفات صائبة وصحيحة تمثلها العادات الجمعية والآداب العامة، اذا خولفت فإن جزاءها يخرج من تأنيب الضمير، والوازع الشخصي إلي القهر والجزاء.

ب/ أما المعني الثاني للقياس المعياري فهو ينبع من الوجدان أو الضمير، بمعني أن الخروج عن مقتضي الضبط يعقبه جزاء نفسي نتيجة خروجه عن قواعد وآداب السلوك أو الواجب الخلقي أو القاعدة القانونية.

ويرى الباحث أن خالق الكون في تحديده لطبيعة الضبط الاجتماعي بيَن بأن الضبط لا يقوم ولا يعتمد في طبيعته علي القهر والإلزام ، وإنما يقوم علي التخيير بعد بيان عاقبة كل سلوك وجزاؤه بإرسال الرسل يقول تعالي: {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ

وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا}[1]. وفلسفة ذلك التخيير تقوم علي قواعد وكل قاعدة تحدد المسارات الآمنة وغير الآمنة حسب نمط السلوك الذي يتبعه الإنسان وبالتالي للإنسان حرية كاملة وليست نسبية في اختيار السلوك الذي يتبعه لقوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ }[2]. وبالتالي للإنسان حرية في اختيار السلوك الذي يناسبه مالم يمس سلوكه حرية الآخرين وصلاح المجتمع، فإذا تعدي بسلوكه القواعد الربانية وقع عليه العقوبات إصلاحاً لشأنه وليس قهراً في مختلف شؤون الحياة وفي علاقاته وتفاعلاته وكل أموره لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ}[3]. وقوله: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا}[4]. وقوله: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[5]. كما أن طبيعة الضبط الاجتماعي لا يعتمد علي العقل الجمعي المطلق وإنما تقوم هذه الضوابط الاجتماعية علي تحقيق المصالح العليا وبنظرة مستقبلية؛ حفاظاً علي استقرار وصلاح الفرد والجماعة والمجتمع، فإذا كان العقل الجمعي منحرفاً فلا يعتبر ما تحدده من قواعد ضوابط اجتماعية إلا إذا كان محدداً بمعيار الصلاح الإلهي والفائدة الآنية والمستقبلية لقوله تعالى: {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ}[6]. وقوله: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}[7]. في قوله صلي الله عليه وسلم: (عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا)[8]. ولقوله : {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }[9]. كما يعتمد طبيعة الضبط

---

[11]) سورة النساء: الآية 165.
[2]) سورة الجاثية: الآية 15.
[3]) سورة المجادلة: الآية 3، 4.
[4]) سورة الإسراء: الآية 23-25.
[5]) سورة البقرة: الآية 179.
[6]) سورة غافر: الآية 19.
[7]) سورة الأنعام: الآية 59.
[8]) سنن الترمذي ت شاكر (4 / 364).
[9]) سورة البقرة: الآية 216.

الاجتماعي علي حكم الزمرة أو الجماعة في تحديد السلوك السوي وغير السوي للأفراد، لقصر علم ونظر الجماعة الإنسانية المكونة من الأفراد غير الكاملين في نظرتهم وفهمهم للأمور وقوانين الطبيعة، لذلك تحديد معايير السواء واللا سواء بحكم البشر القاصر ليس كافياً لتصنيف السلوك وبالتالي وضع الضوابط التي تحكمه، لذلك الحصافة تقتضي الرجوع إلي خالق الكون المحيط بخبايا الأشياء وقوانين الطبيعة؛ لمعرفة المعايير التي تحدد سواء السلوك من عدمه، ثم معرفة الضوابط التي وضعها الخالق لإصلاح شأن الزمرة أو الجماعة الاجتماعية ذاتها، لتلائم المعايير والضوابط الصادرة منها، مع المعايير والضوابط الربانية ثم توجيه الأفراد وفقاً لذلك لقوله تعالي : {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }[1]. وقوله: { أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ}[2]. أما القول أن طبيعة الضبط الاجتماعي يعتمد علي إرادة الشعوب الجماعية، ولا علاقة لها بقوى ميتافيزيقية، وأن الإنسان قادر علي تنظيم المجتمع وفقاً للقانون الطبيعي. فيمكن القول أن إرادة الشعوب الجماعية تحكمها قوي خارجية مثل اعتماد الإدارة علي الخلفية الأيديولوجية للشعوب، ويدعم هذا اتجاهات معظم الفلاسفة القائل بأن من خصائص الثقافة الأسطورية والخرافية، وهذه الأساطير والخرافات التي ينظر إليها بقدسية، تؤثر علي الإطار المرجعي للشعوب في وضع الضوابط وتنظيم شؤون الحياة، وأن الثقافة حسب قولهم هو الوجه المعبّر عن المجتمع وأن أي تغير اجتماعي لابد أن يسبقه تغير ثقافي، وهذا تناقض بيَن لا يحتاج أدلة، ومرد ذلك عدم اعتبار التفسير الإلهي في قوله تعالي : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[3]. وقوله: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[4]. وقوله: {وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}[5]. وأخبر الله تعالي أن الشعوب التي لا تؤمن بقدرة الله (قوي ميتافيزيقية) ليس لها علم بما يجري في حياتهم وإنما يعتمدون علي الظن في تصريفهم لها لقوله تعالي: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ}[6]. وأن قدرة الإنسان علي تنظيم مجتمعه فرداً أو جماعة قاصر مالم يتبعوا

[1]) سورة الإسراء: الآية 85.
[2]) سورة فصلت: الآية 54.
[3]) سورة النحل: الآية 90.
[4]) سورة الحشر: الآية 7.
[5]) سورة الجاثية: الآية 13.
[66]) سورة الجاثية: الآية 24.

الوحي الرباني لقوله تعالي: {قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ}[1].

ثانياً: الضبط المقنع: فيحدث هذا من خلال مختلف التفاعلات والوسائل التي تقنع الأفراد بضرورة الالتزام بموجهات جماعة اجتماعية كبري ينضمون إليها، وأن الالتزام هذا يسهل من إشباع احتياجاتهم وتلبية رغباتهم، ويعتمد هذا الضبط على التقليد والمدح واللوم والثواب والشهرة والاحترام ومن صوره ما يلي:

1. **الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية:** الضبط الاجتماعي ضرورة لازمة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية ولضمان استمرار فاعليتها، على صورة تحفظ الشكل البنائي والهيكل الوظيفي للجماعة وفئاتها وطوائفها. وهذه الضرورة تنبثق من طبيعة الأنساق الاجتماعية، فلكل مجتمع أنساق خاصة تتفق مع القيم السائدة فيه، والموروثات الثقافية المنقولة إليه، وكل جماعة مهما صغر حجمها أو كبر ترتضي بعض القواعد العامة التي تجمع على اعتبارها الطرق المعقولة لتلبية حاجات أفرادها واستجابة لرغباتهم وتحقيقاً لميولهم ونوازعهم الأولية[2].

وهذه القواعد العامة تكتسب صفة الاستقرار والثبات والجمود؛ لأنها أصبحت ضرورة لازمة للبنيان الاجتماعي، بحيث تصبح محوراً للمقومات الأساسية للمنظمات الاجتماعية التي يتألف منها هيكل البناء الاجتماعي، ومن ثم فهي تمثل قوة إلزامية عامة وشاملة ذات طبيعة خُلقية معيارية[3]. وهذه الطبيعة المعيارية تمارس السيطرة الفعلية المقنعة على القطاعات الاجتماعية، ويقوم كل تنظيم من الناحية الوظيفية بواجبين هما:

1. العمل على قضاء الاحتياجات الأولية واشباع الدوافع والميول والرغبات الأساسية، مع القيام في نفس الوقت بفرض لون من الضبط والرقابة والسيطرة على الأفراد؛ في تعبيرهم وتلبيتهم لتلك الدوافع والميول والرغبات، مثل الحاجة إلى الغذاء والمأوى والتناسل وتربية وحضانة الأطفال. وبهذا يكون الأسرة شكل وأداة مهمة للتنظيم الاجتماعي، ولها وظائف متعددة طبيعية وحياتية وتربوية واقتصادية، وتستجاب فيها الاحتياجات وفق عادات وتقاليد ومعايير محددة.

2. ضبط السلوك والسيطرة على الأفراد وتعديل مواقفهم إزاء ميولهم وتجاه معاملاتهم، وما يساعد على ذلك انطواء البنية الاجتماعية على عمليات وأجهزة من شأنها تعويد وترويض الأفراد والفئات على تقبل ما يفرضه عليهم التنظيم الاجتماعي

---

[1]) سورة الأحقاف: الآية 9.
[2]) أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة،1959م، ص 88.
[3]) عبدالله الخريجي، الضبط الاجتماعي، سلسلة دراسات في المجتمع العربي السعودي، القاهرة الحديثة، الفجالة، 1982، ص 64.

من قيود وضوابط منذ نعومة أظفارهم حتى مماتهم. ويقول بن خلدون: لا بد للبشر في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، يستند في حكمه إلى شرع الله، أو إلى سياسة عقلية تقودهم باحتوائها على الثواب والعقاب، حفاظاً للنظام وصوناً للملك ومنعاً لاعتداء الأفراد أو الهيئات على بعضها تحقيقاً للصالح العام[1].

2/ **الطبيعة النفسية للضوابط الاجتماعية:** ينظر كثير من المفكرين للضبط الاجتماعي باعتباره ظاهرة ذات طبيعة سيكولوجيه وليس وظيفة للاستقرار الاجتماعي، وأنه يرجع أساساً إلى الطبيعة البيولوجية والنفسية للإنسان واستعداده للقيام بالعمليات المؤدية إلي التوازن والتناسق، فالجماعات الإنسانية تقوم بعمليه الضبط الاجتماعي كمظهر من مظاهر القدرة علي الكف والمنع التي تنظم الوظائف وتقاوم الاندفاع والتهور الذي يؤدي إلي الاختلال وعدم الاستقرار كما ذهب إليه "بأتن".

ويفسر بعض المفكرين أمثال "جينز بيردج " الضبط الاجتماعي يشعر الفرد بأن كيانه الذاتي لا يتأكد إلا إذا امتزج امتزاجاً كلياً وتقبل إرادياً العناصر التي تدعم كيان الجماعة التي ينتمي إليها، ومن ثم فإن التسلط يرمي إلى تحقيق البواعث الغيرية الاجتماعية التي تضمن الكيان الذاتي والجماعي. إما "سمنر" فقد اهتم بالآثار النفسية والاجتماعية للطرق الشعبية والآداب الاجتماعية، ويري أنها تخرج الفرد من حدود المنفعة الذاتية والأنانية إلى نطاق الإيثار والغيرة والمشاركة الوجدانية، وعليه تظل هذه الوسائل ذات نفوذ وسلطة ملزمة، خاصة في الجماعات التقليدية حيث تمارس العادات الجمعية والتقاليد الاجتماعية التي يتعصب لها الفرد، ويعتقد أن كل ما تملكه الجماعة من نظم خلقية وقيم اجتماعية جديرة بالتقديس.

وقد ذهب الأمريكي "وليم توماس" إلى أن مبدأ الضبط الاجتماعي يرجع إلي الرغبة في الطمأنينة الخاصة والعامة، حيث يعتمد أساسا علي الخوف والحذر من مواقف واستجابات الآخرين، فيحاول الفرد إن يصب أفعاله في قوالب ونماذج سلوكية رتيبة مقبولة ومألوفة بالنسبة لجماعته وهذا هو أساس تدعيم العرف والعادات والتقاليد، فان الحرص علي الأخذ بها يجنب الفرد سخط مجتمعه ويكسبه الطمأنينة وضمان الحرية. إما العالم "مارتن" فقد اتخذ من اللاشعور أساساً للضبط الاجتماعي، ويقول: أن العناصر اللا واعية لها فاعليتها في تحقيق التجانس، وهذا التجانس بدوره يتحقق عن طريق الرموز المجددة والأفكار المثالية التي تعتبر وليده

[1]) إبراهيم ناصر، التنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2004م، ص 17.

كبت الشعور المشترك وإخفاءه؛ خوفاً من أنواع السيطرة الاجتماعية المتمثلة في العادات والتقاليد والواجبات الخلقية والفروض الدينية والقوانين الوضعية.

إما "فرويد" فينظر إلى الضبط الاجتماعي باعتباره نتاج الصراع الدائم بين الميول الشهوانية التي تدفع علي الحب والمودة والألفة والانسجام والوفاق، وبين الميول العدوانية التي تدفع إلى البغض والكراهية والقطيعة والانعزال، وأن هذا التصارع ينتهي يغلبه الدوافع الغيرية الإنسانية علي الميول العدوانية الغريزية.

ويرى الباحث أن الطبيعة النفسية للضوابط الاجتماعية واعتمادها علي فرض الجماعة نفوذها علي الإفراد ليس مطلقاً، إلا إذا كانت هذه الجماعة بنت معاييرها السلوكية علي علم محيط بعالم الطبيعة واستجابات البشر(علم تكاملي للوحي والكون) فإذا كانت هذه الجماعة بنت معاييرها علي أطر مرجعيه بشرية محضة، فإنها تكون ناقصة وقاصرة في آلياتها التي تجعل الأفراد يميلون إليها، وينظرون إلي قيمها نظرة التقديس، لذلك قوة تأثير الجماعة النفسي علي الأفراد يختلف باختلاف الأطر المرجعية لكليهما، فبمعرفة الأفراد لما يصلح دنياهم وآخرتهم قد يجعلهم ينسحبون من الجماعة المعنية عند سنها قواعد ومعايير تقف عقبة في وجه صلاح الدنيا والآخرة لهم ويتجلى هذا المعني في قصة سيدنا إبراهيم مع جماعته (قومه) في قوله تعالي : {وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ }[1]. وقصة سيدنا شعيب في قوله تعالى: {قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ (87) قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[2].

إما الحديث عن أن الضبط الاجتماعي ينتج عن الصراع الدائم بين الميول الشهوانية والعدوانية، فهذا يحوّل الضبط الاجتماعي من قواعد ومعايير يعتمد علي الأفكار والمنطق إلي درجة أدني وهي اعتماده علي الغرائز، وأن عملية الضبط الاجتماعي تحدث بغلبة الدوافع الغيرية الإنسانية علي الميول العدوانية، والله عندما خلق الإنسان ميّزه عن الحيوانات وكرمه بالعقل، فتعطيل "فرويد" للعقل والإبقاء علي الغرائز ينم عن قصر فهمه للإنسان حيث وضعه في مصاف الحيوانات فقال تعالي : {وَلَقَدْ

[1]) سورة الأنعام الآيات 80، 81.
[2]) سورة هود: الآيات 87، 88.

كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا}[1]. لذلك فهم طبيعة الضبط الاجتماعي علي هذا النحو يحوله من ضبط اجتماعي إلي دوافع وغرائز إنسانية، وهذه لا تحكمها قيم ولا معايير ويتحول الإنسان إلي حيوان أو أحط منه درجة، وما قامت فكرة الضبط الاجتماعي في الأساس إلا لأن الإنسان كائن له عقل يفكر به حول ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب فجاءت الضوابط الاجتماعية لتنظيم التصور وتهذيبه.

مضامين الضبط الاجتماعي: أن أهم المضامين التي تنطوي عليها ظاهرة الضبط الاجتماعي من الناحية الوظيفية تتمثل في:

أ. السيطرة الاجتماعية ولها معنيان: الأوّل: أن الفرد يتحدد سلوكه من قبل الجماعة المحلية أو المجتمع الأكبر الذي ينتمي إليه لهذا يجب عليه أن يكيف سلوكه مع الآخرين. والثاني: أن هذه السيطرة لا تفرض على الفرد ذاتها بغرض اظهار سيادة المجتمع والجماعة؛ وإنما تهدف إلى تحسين قيام الفرد بوظيفته الاجتماعية، أو الدور الاجتماعي الذي يناط به من خلال المنظمة الاجتماعية المنتمي لها.

ب. السيطرة الايجابية والسيطرة السلبية: لعملية الضبط الاجتماعي في كل مجتمع وجماعة مظهران هما:

1. **السيطرة الايجابية:** وتتمثل في مجموعة الطرق والأساليب الايجابية التي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعياً، والتي يرافق الالتزام بها المدح والثناء والتقدير المادي المتمثل في المنح والجوائز.

2. **السيطرة السلبية:** وتتمثل في ما تتخذه الجماعة أو يطلبه التنظيم الاجتماعي من الوسائل والأساليب، التي يتم إيقاعها على الأفراد الذين يخرجون علي القيم والمعايير والأنماط السلوكية التي ترتضيها الجماعة، وتؤدي إلى الأضرار والإخلال بالنظام.

ج. السيطرة الرسمية وغير الرسمية: ويظهر ذلك في السيطرة الرسمية باللجوء إلى القوانين والتشريعات المختلفة، والأنظمة الاجتماعية التي تلتزم بها الهيئات والمنظمات والجماعات المختلفة في شتى الفعاليات الاجتماعية، وسميت هذه السيطرة رسمية لأنها وضعت من قبل الهيئات التي لها حق فرض الجزاءات على كل من يخرج عليها. أما السيطرة غير الرسمية: فهي التي لا تنص عليها قوانين الدولة، بل تمارس بصورة تقليدية مستمدة سلطتها من القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين أفراد الجماعات الأخرى.

[1]) سورة الإسراء: الآية 70.

المحور الثاني: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي وتطبيقاته العملية:

يعتبر الضبط الاجتماعي أحد وسائل الحفاظ على بناء النظم الاجتماعية وهياكلها، وفاعلية أدائها لأدوارها ووظائفها، وقدرتها على تماسك أجزائها لتنعم تلك النظم والأنساق الاجتماعية بالاستقرار والتطور المطرد، لذلك لابد له من وسائل وآليات تتناسب مع ظروف البيئة الاجتماعية للأفراد والجماعات من ناحية، ومراعاتها لاختلاف الزمان والمكان والثقافة من ناحية أخري. وقد حدد " كولي" وسائل الضبط الاجتماعي: (بأنها عبارة عن الاخلاق، والقانون والفن والتربية والمعرفة، وأن هذه الوسائل تتنافس وتتصارع في المجتمع الواحد من خلال المؤسسات التي تقوم عليها، مثل الأسرة والكنيسة والنقابة والدولة)[1]. ومن أهم وسائل الضبط الاجتماعي ما يلي:

1. القانون: وسيلة للضبط الاجتماعي يختلف عن الوسائل الأخرى، حيث لا يقتصر على تقديم الضوابط المحددة لأدوار أفراد المجتمع ومجال حركتهم فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى تقديم بناء هيكلي متكامل ومستكفي بذاته، فالقانون يتباين بتباين المجتمعات والأمم لاختلاف العقائد والظروف البيئية والتاريخية. فبعض المجتمعات قوانينها مستمدة من الشريعة الإسلامية وبعضها من الشريعة اللاتينية التي تقف موقف الحياد من الاديان السماوية لدرجة عدم الاعتراف بها كالقانون الروماني والهندي وغير ذلك، وثالثة تستمد قوانينها من الشريعة الأنجلو سكسونية كالقانون الانجليزي ورابعة تستمد قوانينها من الشريعة الاشتراكية التي تستند الي الفلسفة المادية مثل قوانين الصين الشعبية وبعض دول آسيا ودول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً[2]. فالقانون كوسيلة للضبط الاجتماعي تحقق الضبط القهري الاجباري عبر آلياته المختلفة التي تلزم أفراد المجتمع بالانصياع لقواعده وإلا طبقت عليهم العقوبات التي تنص عليها تلك القوانين عند مخالفة أي بند من بنودها.

ويرى الباحث أن النظرة الغربية للقانون كوسيلة للضبط الاجتماعي تقوم على جدلية العقل الجمعي؛ التي يعطي البشر مطلق الحرية في صياغة ما يضبط السلوك، واستبعاد كامل للوحي الرباني؛ لذلك القانون الأمريكي يعاقب الوالد الذي يمنع ابناءه وبناته من الوقوع في الرزيلة بدعوى أن ذلك شأنهم وهم من يقررون فيه على سبيل المثال، ولذلك تختل الأحكام والقواعد القانونية وتخالف الفطرة السليمة، كما بيّن ذلك المولى عز وجل في قوله: {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ

[1]) صمويل باسليوس، مرجع سابق، ص 52.

2) محمد محمود مهدلي وأحمد مصطفي خاطر، التشريع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997م، ص 60.

أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }[1] وقوله: {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[2] وقوله: {وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }[3] وقوله: {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}[4] وكما ورد بالسنة بيان لحدود الحرية، وكبح لجماح الغرائز؛ تأسيساً وبناءً لمجتمع يصونه قوانينه. فعن سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ الْخَبَائِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ، يَقُولُ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامٌ شَابٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِي الزِّنَا, فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ , وَقَالُوا: مَهْ , فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ذَرُوهُ , ادْنُ» , فَدَنَا حَتَّى جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ , فَقَالَ: «أَتُحِبُّهُ لِأُمِّكَ؟» قَالَ: لَا, قَالَ: «فَكَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِأُمَّهَاتِهِمْ , [أَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ؟» قَالَ: لَا قَالَ: «وَكَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ] , أَتُحِبُّهُ لِأُخْتِكَ؟» قَالَ: لَا, قَالَ: «فَكَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِأَخَوَاتِهِمْ , أَتُحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ؟» قَالَ: لَا , قَالَ: «فَكَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِعَمَّاتِهِمْ , [أَتُحِبُّهُ لِخَالَتِكَ؟» قَالَ: لَا , قَالَ: «وَكَذَلِكَ النَّاسُ لَا يُحِبُّونَهُ لِخَالَاتِهِمْ] , فَاكْرَهْ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ , وَأَحِبَّ لَهُمْ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ» , فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُطَهِّرَ قَلْبِي , فَوَضَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَغْفِرْ ذَنْبَهُ , وَطَهِّرْ قَلْبَهُ , وَحَصِّنْ فَرْجَهُ»[5].

2/ **الرأي العام (الطرق الشعبية)**: وهي الوسائل التي أقرها المجتمع ليسوغ أفراده وسلوكهم ومعاملاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وفقاً لها، وتبعاً لمقتضياتها، سواء في الحياة العادية الروتينية، أو في المناسبات التي لها دلالة اجتماعية خاصة[6]. وإن أي مجتمع من المجتمعات ترتضي لنفسها مجموعة قواعد تتحدد على إثرها أنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة، فيتفق أفرادها علي تبني أنماط السلوك المقبول ورفض الأنماط السلوكية غير المقبولة، فتشكل رأياً عاماً تجاه أنماط السلوك والأنشطة المرتبطة بها، فالملاحظ لأي مجتمع يري أن هناك بعض الأنشطة والسلوكيات يجمع أفراد تلك المجتمع بجواز ممارستها، وفي نفس الوقت يري أن هناك طائفة أخري من الأنشطة والسلوكيات يجمع الأفراد علي رفض أو تحريم ممارستها، لدرجة تصل إلي مقاطعة ممارسيها اجتماعياً كنوع من العقوبة علي

---

[1]) سورة المائدة: الآية 44.
[2]) سورة المائدة: الآية 45.
[3]) سورة المائدة: الآية 47.
[4]) سورة المائدة: الآية 50.
[5]) مسند الشاميين للطبراني (139/2).
[6]) صمويل باسليوس، مرجع سابق، ص 86.

انتهاكهم إطار السلوك والأنشطة المقبولة، فكوّنت المجتمعات أطراً مرجعية للسلوك بعضها تستمد قوتها من الشريعة الإسلامية، وبعضها من فلسفات مادية وعقلية، وأخرى من عادات وتقاليد وطقوس[1]. فالأولى تعترف بالرأي العام المنضبط بالرؤية التكاملية بين النقل والعقل، فلا تعتد بالرأي العام موجهاً إذا خالف توجهاته نصوصاً نقلية (القرآن والسنة والاجماع والقياس) امتثالاً لقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا}[2]. وتأسياً بالسنة: فعَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تَكُونُوا إِمَّعَةً، تَقُولُونَ: إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَّا، وَإِنْ ظَلَمُوا ظَلَمْنَا، وَلَكِنْ وَطِّنُوا أَنْفُسَكُمْ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَنْ تُحْسِنُوا، وَإِنْ أَسَاءُوا فَلَا تَظْلِمُوا"[3]. أما أصحاب الفلسفة المادية والعقلية التي بُني عليها وسائل الضبط الاجتماعي في الغرب، فهم يرون أن الرأي الذي يشكله المجتمع حيال أي أمر من الأمور لا يمكن مخالفته لأنه نشأ من العقل الجمعي، دون أدنى اعتبار للتوجيه الإلهي. أما الذين يتبعون العادات والتقاليد وتعاليم وتوجيهات اسلافهم مهما كانت، فهم يقدسون توجهات جماعاتهم في رموزها حقيقة أو تخيلاً، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بمصالحهم، أو إلى انتهاك حقوق الإنسانية؛ كاليهود والنصارى والبوذيين والهندوس، ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا التوجه بقوله: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ» ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: اليَهُودَ، وَالنَّصَارَى قَالَ: «فَمَنْ»[4].

3/ **التربية**: التربية أو التنشئة الاجتماعية هي: العملية التي تتشكل خلالها معايير الفرد ومهاراته ودافعه واتجاهاته وسلوكه لكي يتوافق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنه لدوره الراهن أو المستقبلي في المجتمع. ومن أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية: الأسرة والروضة والأصدقاء، والرفاق والمدرسة والمسجد والجمعيات الدينية والمنظمات الاجتماعية ووسائل الاعلام، وتبدأ هذه العملية منذ اللحظة التي يري فيها الطفل الحياة وتستمر مدي الحياة، وهذه العملية تنقل القيم وتوجه السلوك وتعدله مستخدمة في ذلك وسائل وأساليب مختلفة، تختلف باختلاف الظروف المحيطة والزمان والمكان، كما تقوم بنقل مظاهر الثقافة والأخلاقيات الاجتماعية، وتعمل علي الإبقاء علي المقبول خلقياً وقيمياً، في الوقت الذي يري الطفل الصغير أن هذه العملية إنما تعتبر أداة من أدوات الحرمان والمنع من الإشباع، ومن تلك القواعد التي عليه أن يراعيها عند المأكل والمشرب والملبس، وفي حقوق

[1]) إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص 65. (نقل بتصرف).
[2]) سورة الإسراء: الآية 9.
[3]) سنن الترمذي ت شاكر (4 / 364).
[4]) صحيح البخاري (4 / 169).

الآخرين وممتلكاتهم، وفي إتباع القواعد الخاصة بالنظافة عند قضاء الحاجة، وضرورة الالتزام بالهدوء إثناء الاستماع إلي المعلم وغير ذلك، وتتضمن التنشئة الاجتماعية نوعاً من التضحية أو تأجيل اللذة والمتعة وقبول المعايير، ومراعاة سعادة ورفاهية الآخرين في مقابل السعادة الذاتية[1].

4/ العرف: هو اصطلاح يطلق على العادات التي تمتاز بارتقائها في درجة اجبارها وإلزامها وضرورتها لتحقيق رفاهية المجتمع والمحافظة على كيانه[2]. وهو المكب الثقافي الاجتماعي الذي امتزجت فيه منذ البداية عناصر وسمات الدين والأخلاق والقانون، ويشمل الحكم والأمثال الشعبية والقصص الأدبية والأساطير المقدسة، كما يشمل الأغاني بأشكالها المختلفة[3]. العرف هو ما تعارف عليه أفراد المجتمع من قواعد السلوك والأنشطة وأصبحت تلك القواعد ضابطة لسلوكهم، فالعرف كوسيلة للضبط الاجتماعي يحقق الضبط المقنع لأنه أكثر تأثيراً من القانون لتغلغله في نفسية أفراد المجتمع. مثل احترام الكبير، وفض النزاعات والخلافات بين الأفراد عُرفياً، عدم التعدي على حقوق الآخرين، حفظ اعراض الجيران وأهل القرية وغير ذلك، كما تقوم هذا المقام القيم والمعايير الاجتماعية.

5/ **الدين**: فالدين وسيلة للضبط الاجتماعي يلعب دوراً لا غنى عنه في تشكيل شخصيات الأفراد؛ لما يتضمنه من قواعد التحريم والإجازة والإباحة والكراهة للأنشطة اليومية التي يقوم بها الفرد، فتشكل سلوك الفرد وأعماله وفقاً للديانة التي يعتنقها، فالمسلمون يتقيدون في سلوكهم وتصرفاتهم بما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة، وتحددان لهم الإطار الذي ينبغي أن يدور حوله أنشطتهم وسلوكهم وأفعالهم واتجاهاتهم دون انحراف أو اعتداء.

والضبط الاجتماعي في رأي الفلاسفة سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة من خلال العادات والأعراف والتربية والقيم والدين والثقافة وهو يدخل في العمليات الاجتماعية التي تشمل التوافق والتكيف والصراع والاتصال الثقافي، وهو يحاول القضاء علي عوامل الانحراف؛ بل ويعمل علي الحد من إثاره ونتائجه؛ لأنها تحقق مُثل اجتماعية مرغوبة، لذلك فهي تتمتع بقدرة مستمرة علي الخلق الذاتي للضوابط التي يحول دون وقوع الانحراف، ويشتمل الضبط الاجتماعي علي الجانب الوقائي حيث يتعلم الفرد من خلاله كيفية تلافي الانخراط في عمليات الانحراف، ولما كان للضبط الاجتماعي قوة اجتماعية ذات أثر فعال في الأفراد والجماعات والمجتمعات،

)1 عبدالرحمن محمد العيسوي، تفاعل الجماعات البشرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص 173 – 174.

[2]) فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،1966م، ص 187.

[3]) أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه وتطبيقاته النظرية، القاهرة، مكتبة القاهرة، ط2، ص62. وطارق الصادق، مرجع سابق، ص94.

فإن أي وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تؤثر في أفراد الوحدة الاجتماعية بدرجات متفاوتة، وهذه القوة تتوقف علي نوع الوحدة التي تمارس فيها الضبط الاجتماعي، وعلي نوع الوسيلة المتبعة في الضبط[1] .

المحور الثالث: نظريات الضبط الاجتماعي

1. النظرية الأوتوقراطية: يعد الفيلسوف الألماني "هيجل" من أبرز المفكرين الذين تحدثوا عن مشكلة الضبط الاجتماعي وأرجعه إلى اتجاهات ميتافيزيقية، فهو يرى أن الدولة تفوق في ذاتها كافة أنواع التنظيم الانساني، ولذلك يجب أن تخضع لها تلك التنظيمات بأنواعها، لأن عظمة أي شعب من الشعوب تعتمد على ممارسة الدولة من سلطات قاهرة تتمثل في السلطات البوليسية التي تمارسها على المواطنين في الداخل، ولكي تصبح الدولة قوية يتعين على الأفراد طاعة مطلقة[2]. ويرى أن سلطة الدولة كنظام للحكم لا بد أن تتجسد في شخصية فرد معين لأنه إذا وضعت القيادة في يد جماعة، أو كان هناك مشاركة في السلطة يؤدي إلى ضعف الدولة بحيث تصبح الدولة لعبة في يد مواطنيها ومرتعاً لرغباتهم ومصالحهم الخاصة، ولا بد لرئيس الدولة من التمتع بسلطة استبدادية ولا يسمح بالإرادة الفردية، وهذا النسق يضم جميع المعايير والنماذج العامة سواء القواعد الأخلاقية أو القانونية أو أشكال التنظيم السياسي وكل أنماط النشاط[3].

ويرى الباحث أن الضبط الاجتماعي لا يقوم على القهر لأن القهر يؤدي إلى التذمر وهو بدوره يؤدي إلى التمرد الظاهر أو المستتر ويضعف من الولاء مما يسهم في تفكك المجتمع وعدم استقراره ويفقد القائد مكانته وسط اتباعه حتى رسول الله خاطبه ربه بقوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ}[4]. أن قوة الدولة لا تعمد على استبداد القائد ولا على وجود الطاعة المطلقة، لأن ذلك يؤدي إلى اضعاف القوة الداخلية فيضعف قوة الدولة، كذلك طاعة الحاكم محكومة بقواعد فلا يطاع إلا إذا كان مطيعاً لله ويتبين ذلك في قول خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوبكر الصديق رضى الله عنه: (أَيهَا النَّاس إِنّي قد وليت عَلَيْكُم بِخَيْرِكُمْ، فَإِن رَأَيْتُمُونِي على حق فَأَعِينُونِي، وَإِن رَأَيْتُمُونِي على بَاطِل فسددوني. أَطِيعُونِي مَا أَطَعْت الله فِيكُم، فَإِذا عصيته فَلَا طَاعَة لي عَلَيْكُم، أَلا إِن أقواكم عِنْدِي الضَّعِيف حَتَّى آخذ الْحق لَهُ، وأضعفكم عِنْدِي الْقوي حَتَّى آخذ

1) محمد نجيب توفيق، الخدمة الاجتماعية مع الفئات الخاصة، القاهرة، جامعة حلوان 1989م، ص
2) عبد الله الخريجي، مرجع سابق، ص 94.
3) هربرت ماركيوز، نظرية الوجود عند هيجل، أساس الفلسفة التاريخية، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، 1984 م، ص 7، مع اضافة طرق عبد السلام، مرجع سابق، ص 24، 25.
4) سورة آل عمران: الآية 159.

الْحق مِنْهُ. أَقُول قولي هَذَا وَأَسْتَغْفِر الله لي وَلكم)[1]. أما تجسد سلطة الدولة في شخص معين دون مشاركة الجماعة؛ لأن مشاركتها تضعف الدولة فهذا قول مردود لأن الشخص الواحد مهما كان قوة تفكيره، فإن تفكيره محدود وقد تؤدي قراراته إلى تفكك الدولة واضمحلالها، أما مشاركة الآخرين لرأس السلطة في الدولة بالمشورة يسهم في ابتكار الرؤى والتصورات والقرارات الصائبة والمنطقية يجنب الدولة شر التفكك والانحلال، ويدعم هذا قصة الملكة بلقيس مع سيدنا سليمان في قوله تعالى: {قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ}[2]. كما أن النبي صلى الله عليه وسلم شاور أصحابه في مواضع كثيرة مثل غزوة الخندق، من أجل ارساء قواعد وضوابط مهمة تسهم في استقرار المجتمعات وقيادتها.

2. نظرية المجتمع المحلي والمجتمع "فرديناند تونيز":

يرى "تونيز" أن كافة العلاقات الاجتماعية نتاج الارادة الإنسانية والتي تتخذ نمطين الأول هو الارادة الفطرية والتي تمثل اتجاهاً غريزياً وعضوياً يكمن وراء النشاط الإنساني كدافع له، أما الثاني فهو الارادة التحكمية وهو الشكل المتعمد والقصدي للإرادة، الذي يحدد النشاط الانساني بالنظر إلى المستقبل، ويرى أن النمط الأول تسيطر عليه حياة القرويين وأصحاب الحرف العامة والنساء والشباب، بينما النمط الثاني هو الطابع المميز لنشاط رجال الأعمال والعلماء وأصحاب السلطة ومن ينتمي إلى الطبقة العليا، وكذلك الرجال وكبار السن. وفقاً لهذين النمطين هناك نموذجين للجماعات حسب الارادة السائدة في كل منها.

فالجماعة المكونة حسب النمط الأول للإرادة يطلق عليها مصطلح المجتمع المحلي أو الجماعة؛ ويتميز هذا التنظيم بقلة عدد أفراده وتحدد فيه نمط العضوية بشكل صارم، وكل عضو معروف للأعضاء الآخرين، يتصرفون ويفكرون بشكل منسجم، وأن سلوكهم وتفكيرهم ثابت لا يتغير وتحكمها العادات والتقاليد والمعتقدات، وهناك درجة عالية من التضامن بين أفرادها، ويكون فيه الولاء المطلق للجماعة.

أما المكونة من النمط الثاني للإرادة فيطلق عليه المجتمع فهو يضم عدداً كبيراً من الأفراد، والعضوية فيه غير محددة، وبوسع الفرد الانضمام إليه والانسحاب منه، ولا يعرف الأفراد فيه خصوصيات بعضهم، والعضوية غير متجانسة ويقوم التماسك فيه على رغبة الفرد ومصلحته في الارتباط بالآخرين[3].

---

[1]) السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات (1 / 4).
[2]) سورة النمل: الآية 32.
[3]) طارق الصادق عبد السلام مرجع سابق ص29- 31 .

ويرى الباحث أن هذه النظرية أصابت شرعية الضوابط الاجتماعية وعمومتيها النسبية في مقتل، إذ أنها قسمت المجتمع إلى قسمين القرويين والنساء والشباب يتبعون غرائزهم المحضة في سلوكهم وتصرفاتهم؛ لذلك كونوا جماعات على هذا الأساس وأعطوها السلطة المطلقة في توجيه سلوكهم دون أي مسؤولية لهم تجاه ذلك، أما القسم الآخر هم أصحاب الأعمال والعلماء والرجال وكبار السن، وهؤلاء معيار سلوكهم والتزامهم يتوقف على مصالحهم ورغباتهم المقصودة، فهذه النظرية اسقطت العقل والمسؤولية عن الفئة الأولى وصوّرهم على أنهم أسرى لغرائزهم وجماعاتهم التي كونوها، واسقط المعيارية عن الفئة الثانية وجعل سواء السلوك من عدمه يتوقف على المصلحة والرغبة الذاتية لأفرادها، وكلا النمطين أفرغ الضبط الاجتماعي من محتواه الذي تقوم قواعده وتوجيهاته ومعاييره على العمومية لقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}[1]. أما اسقاطه للعقل والمسؤولية للفرد تجاه سلوكه وخضوعه للجماعة تقليل من شأن الإنسان الذي كرمه الخالق ومخالفة لقواعد الله في المسؤولية لقوله: {أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (38) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى}[2]. وقوله: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ}[3].

أما اسقاط معيارية السلوك والتصرف من الفئة الثانية يقنن للفوضى والأنانية؛ بل أن غياب المعيارية والاعتماد على المصلحة والرغبة الذاتية يؤدي إلى الصراعات وتقويض الأنظمة، ويجعل للفرد في سبيل تحقيق مصالحه حرية مطلقة حتى ولو أدى سلوكه إلى الاضرار بالآخرين، وهذا ينافي فكرة المجتمع الذي ذهب إليه تونيز، فالمعيارية تقتضي مراعاة المصلحة العامة وتغليبها على الخاصة، ويتجلى ذلك في قصة الإعرابي الذي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ائذن لي في الزنا كما ذكرت سابقاً. وكما ورد في السنة: أَخْبَرَنَا أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ بَنِي أَسْدٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الأُتَبِيَّةِ عَلَى صَدَقَةٍ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى المِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: " مَا بَالُ العَامِلِ نَبْعَثُهُ فَيَأْتِي يَقُولُ: هَذَا لَكَ وَهَذَا لِي، فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَيَنْظُرُ أَيُهْدَى لَهُ أَمْ لا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لا يَأْتِي بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ «، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ» أَلا هَلْ بَلَّغْتُ " ثَلاَثًا[4].

---

[1]) سورة سبأ: الآية 28.
[2]) سورة النجم: الآية 38 -40.
[3]) سورة لقمان: الآية 33.
[4]) صحيح البخاري (9 / 70).

3. نظرية الضبط الاجتماعي عند الفيلسوف روس:

تمثل فكرة النظام الطبيعي جوهر نظرية روس، ويرى أن هناك نظاماً طبيعياً يسيطر على كل الأفعال الانسانية ويتحكم في سيرها، ويبني هذا النظام الطبيعي على وراثة الانسان لأربعة غرائز طبيعية هي: المشاركة أو التعاطف، والجماعية أو القابلية، والإحساس بالعدالة، ثم رد الفعل الفردي الذي يمد الانسان بنظام تكاملي يدعم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي. ويرى أنه كلما تطور المجتمع ذادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التعاقد، وعليه كلما اختفت المجتمعات الطبيعية أفسحت المجال لظهور المجتمعات المتحضرة المصطنعة، وكلما سار المجتمع في طريق المدينة والتحضر ذادت درجة الضبط الاجتماعي التي يمارسها تجاه أعضائه. فهو يعتبر أن جزء كبير من الضبط طبيعياً والآخر مصطنعاً، وهناك خلط وتأثير متبادل بين النوعين. ويرى أن ظهور الرأي العام والقانون والدين وغيرها وسائل للضبط الاجتماعي، وميّز روس بين نوعين من العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي هما: العوامل الأخلاقية والعوامل الاجتماعية.

فالأخلاقية عنده تتمثل في الغرائز الطبيعية أو العاطفية الطبيعية التي تعتبر أساساً في بناء الأسرة كنظام اجتماعي، وهذه العاطفة تقوم بتدعيم العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة (الوالدين، الأبناء، الأخوة... الخ) وأنها تحكم العلاقة بينهم، وهذه العاطفة تؤدي بالمجتمع إلى التوازن[1].

أما غريزة الجماعية أو القابلية هي تدفع الانسان إلى عقد اتصالات اجتماعية تدعم النظام الاجتماعي وأسهمت في تكوين منظمات وروابط اجتماعية عديدة أهمها الدولة. أما الاحساس بالعدالة وهي ربط الفرد بين مصالحه واهتماماته ورغباته ومصالح واهتمامات ورغبات الآخرين، وهذا يدفع كل فرد إلى ضبط نفسه بنفسه. أما رد الفعل فهو مقارب لمفهوم القصاص وهي تدعم المساواة بين الناس وتدعم الحقوق الطبيعية المتعادلة. أما العوامل الاجتماعية فهي تتمثل في الرأي العام والقانون والمعتقدات وهي تمثل وسائل الضبط عند روس[2].

يلاحظ أن روس تناول جوانب مهمة في الضبط الاجتماعي، لا سيما وسائله إلا أنه ركز في الجوانب الأخلاقية على الغرائز ولكنه خلطها ببعض الجوانب العقلانية فأصاب جانب من الحقيقة، إلا أن بناء قواعد الضبط الاجتماعي على الغرائز والأفكار البشرية يجعلها ناقصة؛ لأن الغرائز هي جوانب بيولوجية محضة وهي تحتاج إلى تهذيب لأن النفس أمّارة بالسوء إلا من رحم ربي لقوله تعالى: {وَمَا أُبَرِّئُ

[1]) نويل تيمين، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987 م، ص 211.
[2]) سامية محمد حابر، مرجع سابق ص 81، طارق الصادق عبد السلام، مرجع سابق، ص 35 – 38.

نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ }[1]. فإن هُذّب النفوس ووُجهت غرائزها بالمعايير، فلا تنشط الغريزة في أمر يخالف المعايير صراحة أو ضمناً، تقيداً بالحقوق والواجبات. وأن العقل يحتاج إلى مرجعية فكرية معيارية تضبط تصوراته وما قصة سيدنا موسى مع نبي الله الخضر عن هذا ببعيد في قوله تعالى: {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا}، {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا }، {فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا }[2]. فيقابل الأولى أن وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً، والثانية أنه قتله لمصلحة أبويه المؤمنين، وفي الثالثة أن تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحاً؛ حفظاً للحقوق في الأولى وراحة للوالدين في الثانية وصيانة للمستحقات في الثالثة. ويدعم حاجة العقل لمرجعية فكرية معيارية قول سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المغزى من المسح على الخفين ومكانه عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، وَقَدْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ»[3].

4. نظرية تالكوت بارسونز:

تدور نظرية "بارسونز" عن الضبط الاجتماعي في اطار الفعل الاجتماعي، حيث يرى أن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون عادة محكوماً بعدة عوامل؛ مثل أفكاره ومشاعره وانطباعاته ومعاييره وقيمه، وهي لا تحكم أفعاله فقط، بل تحكم أفعال الأشخاص الذين يكونون مشتركين معه في الفعل، وعليه فإن الفعل يُنبني على توقع الشخص لما يجب أن يفعله، وما يفعله الآخرين، لذا فالعلاقة المزدوجة بين الأنا والآخر في أن يفعل ما هو متوقع منه، وأطلق "بارسونز" على هذه العلاقة (نسق التفاعل الثابت) الذي يحتاج إلى تكوين مستمر وتدعيم دائم، ويرى أن هنالك ضرورة لإيجاد ميكانزمات معينة تحقق استمرارية نسق التفاعل وتدعيم الدافعية نحو الاستمرار، وأشار إلى نمطين هما التنشئة الاجتماعية باعتبارها ميكانزم تكوّن الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور، أما الثاني هو الضبط الاجتماعي وهو الميكانزم الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور، فهو يرى أن التنشئة الاجتماعية تساعد على تعلم توقعات الدور ولكنها غير قادرة على مواجهة كل اتجاه انحرافي، مما يجعل هناك ضرورة لوجود ميكانزم آخر يدعم هذه التوقعات وهو

[1]) سورة يوسف: الآية 53.
[2]) سورة الكهف: الآيات 71، 74، 77.
[3]) سنن أبي داود (1 / 42).

يمثل عملية إعادة توازن، ويركز "بارسونز" على ثلاثة ميكانزمات للضبط هي الصمود والتسامح وتضييق حدود العلاقة (ضوابط العلاقات)[1].

يلاحظ الباحث أن "بارسونز" ركز على الفعل ورد الفعل في ضوء الإثارة والاستجابة (الحاجة والإشباع) وهي في الأساس عمليات ذات صبغة بيولوجية غريزة ذاتية وهذا إهمال للجوانب العقلية للإنسان، إذ أن الاطار المرجعي للفرد هو الذي يحدد له حدود سلوكه بغض النظر على استجابة الأخريين، وهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو ميكانزم يدعم الدافعية نحو تحقيق التوقعات وهو عملية اعادة التوازن فالضبط الاجتماعي كقواعد ومعايير لا تعتمد فقط على الدوافع التي تعتبر نزعات ذاتية شخصية، بل الجانب الأكبر منه تخرج عن الذاتية إلى رحاب الاجتماعية والذي يعتمد في الغالب على الجوانب العقلية والمعيارية الاجتماعية، فإذا كانت الحاجة وإشباعها والتوقعات المنتظرة من الآخرين هو (الترمومتر) الذي يحكم سلوك الانسان فلا يعد ذلك ضابطاً بأي حال، بل أن الضوابط يجب أن يلتزم بها الانسان حتى ولو لم يرتبط بحاجته وإشباعها وما يتوقعه من الآخرين، وهنا يظهر دور الإطار المرجعي للفرد، الذي ينبغي أن يرتبط بتوجيهات خالق الكون ليتشكل على أساسه سلوكه وقناعاته، ويكون على بينة راسخة تحكم سلوكه، وغني عن البيان الفرق بين الذي يحركه نزعاته ودوافعه الفطرية والمكتسبة من الخبرة البشرية، والذي امتلك إطاراً مرجعياً وأصبح على بينة من أمره ويدعم هذا قوله تعالى: {أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ}[2]. وقول النبي صلى الله عليه وسلم : {إذا أراد الله بعبد خيراً جعل له واعظاً من نفسه يأمره وينهاه}[3].

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي:

هناك جملة من التحديات تواجه قواعد وتطبيقات الضبط الاجتماعي، يرجع بعضها إلى أصول الفكر الغربي الذي يريد إضافة الإنسان وأنشطته وثقافته واجتماعه مع الآخرين إلى مجموعة الظواهر الفيزيائية التي تعتمد على التجربة والمشاهدة، من لدن أوجست كونت إلى رولاند بارت صاحب موت المؤلف، كذلك العولمة الثقافية وآلياتها وافرازاتها ويمكن إيراد ذلك تفصيلاً فيما يلي:

[1]) طارق الصادق عبد السلام، مرجع سابق، ص 39 – 41.
[2]) سورة هود: الآية 17.
[3]) رواه الديلمي من مسند الفردوس وذكره السيوطي في الجامع الصغير

1. محاولة إلحاق قواعد السلوك الإنساني بقواعد الظواهر الطبيعية: من سمات هذه المحاولات فصل النشاطات الإنسانية عن كل المعايير الأخلاقية، وإلحاق الإنسان بالظواهر الطبيعية (المادية)، ليصبح جزءاً منها خاضعاً لقوانينها وحتماياتها وإخضاع سلوكه للقياس الكمي الدقيق[1]. كما أنه يختزل الظواهر الإنسانية في جوانبها الحسية والفيزيقية، ويسقط كل ما هو متجاوز ومتعال وغيبي من الوجود، وتكتفي هذه المحاولات بطرح سؤال الوسائل دون سؤال الأهداف والغايات؛ أي أنها تسعى لبيان شروط وجود الظواهر (كيف تحدث؟) لا أسبابها (لماذا تحدث؟)[2]. ويتجسد ذلك في الأفكار التي بدأها "أوجست كونت" الذي اعتمد على القانون الطبيعي المادي في تفسير أوضاع المجتمعات، ثم أصحاب المدرسة اللاعقلانية المادية أمثال "ماكس بلانك" مروراً باللاعقلانية السائلة الجديدة بقيادة "فردريك نيتشه" صاحب إعلان (موت الإله) الذي يصاحبه موت الإنسان وموت كل ما هو مقدس ومطلق وكلي، ونسف جميع القيم والمثل العليا، وصولاً إلى موت المؤلف برؤية "رولاند بارت" فهو يقول: لقد أصبحنا نعلم أن الكتابة لا يمكن أن تتفتح على المستقبل إلا بقلب الأسطورة التي تدعمها (في إشارة إلى الدين)، والنموذج الأدبي الذي يفضل تسميته "كتابة" هو الذي يكون نموذجاً في الخلخلة الدائمة؛ أي ممارسة تهدف إلى زعزعة الذات الفاعلة وتقويضها، وتشتيتها في ذات الصفحة[3]. في محاولة منهم لإعادة صياغة التفكير والتصوُّر الاجتماعي للمجتمعات؛ لتكون إما مادياً أو حسياً واستبعاد الوحي من مصادر المعرفة، وذلك بوضع معايير لقياس سواء وتحضر التفكير والسلوك من عدمه، متبعين في ذلك أساليب وآليات عديدة تبدأ بالتشكيك في وثوقية الأديان، ثم وصف توجيهاته وقواعده بالتخلف وعدم المواكبة – مثلاً توصف وسيلة الثواب والعقاب بالسلوك الطفولي – وصولاً إلى القدح فيه (عبر الحركات الإلحادية)، وبيّن ذلك القرآن بقوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (32) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ}[4] . وبنفس هذا التصوُّر ينظر إلى قواعد الضبط الاجتماعي؛ على الرغم من الاختلاف الجوهري بين الظاهرة الإنسانية والطبيعية، في دراستها وقوانينها، كما أن عقل الإنسان ليس كياناً مادياً سلبياً متلقياً، وعلاقته بالواقع ليست بسيطة آلية، إذ أن إدراكه لا بد أن يصطبغ بما تحمله الذات المدركة من قيم وأفكار ومعتقدات[5]. لذلك وضع قواعد

---

[1]) علي صديقي، الأزمة الفكرية العالمية: نحو نموذج معرفي قرآني بديل، مجلة إسلامية المعرفة، محكمة تصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 59، 2010م، ص 33.

[2]) محمد عابد الجابري، المنهاج التجريبي وتطور الفكر العلمي، بيروت، دار الطليعة، ط2،1982م، ص 59.

[3]) علي صديقي، مرجع سابق، ص 34-39.

[4]) سورة النوبة: الآية 32، 33.

[5]) عبد الوهاب المسيري، دفاع عن الإنسان، دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة، القاهرة، دار الشروق، ط1، 2003م، ص289.

الضبط الاجتماعي بالنظر إلى الوسائل والمراحل التي يحدث فيها السلوك لا النظر إلى الأهداف والغايات وعليّة حدوث السلوك؛ يجعل تصوُّر وبناء القواعد الضابطة ناقصة وقاصرة على الجوانب الحسية والغريزية دون الموضوعية والغائية، ويؤدي ذلك في مجمله إلى سيادة حالة من ازدواجية المعايير السلوكية تصل إلى لا معيارية تنتهي بقياس سواء السلوك من عدمه بالتفضيلات الشخصية.

2. العولمة الثقافية ومحاولة إلغاء القيم والمعايير: تسعى العولمة الثقافية إلى إنشاء مجتمع عالمي ذي ثقافة موحدة، بحيث يتم تهميش الثقافات المحلية والاستعاضة عنها بثقافات علمانية غربية تقلل من دور الدين في الحياة الاجتماعية وقواعدها ومعاييرها، وتستبعد الحقائق الميتافيزيقية في تكوين الثقافات، وينعكس هذه النظرة على قواعد الضبط الاجتماعي الذي ينبغي أن يبنى على النظرة الكونية الإسلامية؛ التي تحدد الطريقة التي يتواصل بها الناس مع خالقهم في العبادات وامتثال الأوامر من ناحية، وتحدد الطريقة التي يتعامل بها الناس مع بعضهم من ناحية ثانية، وتعاملهم مع البيئة المحيطة بهم من ناحية أخرى، من خلال منهجي القرآن الكريم والسنة المطهرة الذين حددا قواعد وضوابط لكل الناس في قوله تعالى: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}[1]. ويمثل الإعلام إحدى الركائز الأساسية التي قامت عليها العولمة الثقافية، ويؤكد "فوكوياما" ذلك بقوله: إن العولمة تعتمد على[2]: تكنولوجيا المعلومات والإعلام، حرية التجارة الدولية في مرحلة ما بعد الشركات متعددة الجنسيات، واقتصاد السوق وحرية الحركة في الأسواق العالمية.

لما تقدم فإن العولمة الثقافية أحد التحديات التي تواجه الضبط الاجتماعي ويمكن تناول ذلك من خلال:

أ. مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الضبط الاجتماعي: يتمثل هذا الأثر في طبيعة هذه المواقع والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وهي أنشأت لتحل محل وسائط التواصل التقليدية التي تتقيّد بالضوابط، ويرى الباحث إن هذه المواقع الافتراضية لها ايجابيات مقدرة كتسهيل التواصل بين الناس وسهولة نقل الأخبار الحية صورة وصوت، وتيسير عملية نقل المستندات، وتغطية الأحداث ونقلها مباشرة من مكان لآخر، إلا أنها أعدت ببراعة تكنولوجية لإقناع الشباب والمراهقين بأنها أفضل وأكثر تطوراً من وسط الحياة الحقيقي؛ لأنها تتماشى مع روح الحداثة والمعاصرة، ويمكّن

1) الأعراف: الآية 158
2) سعيد بخيره، العولمة وحرية الإعلام، ظافر للطباعة، الزقازيق، 2000، ص37.

المشترك من إقامة صداقات وعلاقات يكتسب منها قيم ومعايير- تحررية في الغالب- تتمتع بانتشار واسع على مستوى العالم، وبذلك يرى أنه قد صعد أول سُلم التطور والعولمة. وتقوم فلسفة مواقع التواصل الاجتماعي على إحداث التغيير الشامل في الأفكار والاتجاهات والقيم والمعايير ثم التمرد على كافة الضوابط الاجتماعية وصولاً إلى تغيير المعتقدات؛ وذلك من خلال عرضها لصور مثيرة وفيديوهات خادشه للحياء، وأفكار لممارسات شاذة مدعومة بنتائج استطلاعات للرأي على مستوى العالم لتأكيد أفضليتها، ونشر ادعاءات باطلة هدفها التشكيك في المعتقدات الراسخة، وبعضها تطلب السماح لها بالنشر بدلاً عن المشترك وعند السماح لها بذلك تنشر مقاطع وعبارات وصور تتنافى مع الفطرة السليمة؛ وذلك لإقناع أصدقاء المشترك بأنه أصبح مقتنعاً بما نشر ومؤمناً بها، ليسيروا على دربه، ومعظمها تستخدم رموز للتعبير عن الحالة أو الموقف مختارة بعناية فائقة ترويجاً لرموز التي تشبه في ظاهرها الرموز الإسلامية، ولكنها هي رموز عبدة الشيطان.

والجدير بالذكر أن هذه المواقع تمكّن كل من له استعداد للانحراف عن قواعد الضبط الاجتماعي من التقاط الفكرة منها، وتشكل عند من لا يمتلك استعداداً اتجاهاً جديداً - خاصة المراهقين والشباب- يؤدي الاستمرار فيه حسب سياسة التمرحل النفسي المتبع بتلك المواقع، إلى تبني فكرة التمرد على الضوابط المألوفة. كما تتبع هذه المواقع أساليب عديدة لجذب مشتركين جدد واقناعهم بالاستمرار، ومنها عرض أفكار وخيارات وممارسات في نهايتها تشجّع على الرذيلة أو التمرد على المعايير والضوابط الاجتماعية التي فطر الله الناس عليها مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ}[1]. وقوله تعالى: {إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ}[2].

لما تقدم فإن على قادة المسلمين بدءاً من رأس الدولة إلى ربّ الأسرة عليهم مكافحة الخطط والبرامج والأهداف التي أعدت لإحداث التغيرات السلبية الشاملة في المجتمع المسلم، وأن يركزوا على توضيح الغاية من العولمة وآلياتها تحقيقا لفهم الولاء والبراء المتجسد في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ

[1]) سورة البقرة: الآية 120.
[2]) سورة الممتحنة: الآية 2.

تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ}[1].

ب. البرامج التلفزيونية:

3. انتشار أفلام الرسوم المتحركة والكرتونية للأطفال:

تعود صناعة أفلام الكرتون إلى العقد الثالث من القرن العشرين تقريباً، عندما بدأت شركات قديمة ترسم بطريقة أولية ومجهدة، وأخذت تنشر وتروّج شخصيات معينة عبْر أحداث درامية، كشخصية (باباي) التي يزيد عمرها على سبعين سنة، وشخصية (توم وجيري) التي ولدت عام1946م وعمرها الآن أكثر من ستين سنة. ولم يكن الكرتون للصغار فقط، بل كان للكبار أيضاً، هذه الرسوم الكرتونية تمكن من تجاوز آفاق كثيرة لا يَسمح بها الواقع، كطيران الشخص وتكلم التفاحة، فكان الكرتون فضاء واسعاً لتجسيد القضايا النظرية للطفل؛ لأن تفكير الطفل ماديٌّ يعتمد على الحواس دون التفكير المجرد.

فالكرتون هو البَريد الذي يستطيع أن يُقرِّبَ للطفل هذه الأشياء البعيدة، فالمعاني المجردة التي لا يمكن أن يتصورها الطفل يمكن أن نصورها له عبْر الكرتون، فرسوم الكرتون قد أعطتنا فسحة أكثر سعة من التصوير السينمائي وما جاء بعده من أجيال آلات التصوير. أما في ثقافتنا فأفلام الكرتون للأطفال وليست للكبار!، وليس من الإنصاف أن نعطيَ حكماً واحداً لأفلام الكرتون بأنها سيئة أو جيدة، لأنها تتراوح بين الحسن والسوء، لذا سأستعرض الآثار السالبة فقط التي تؤثر على قواعد الضبط الاجتماعي ومن ذلك:

أود أن أبيِّن شيئاً في غاية الأهمية، وهو: لماذا جاء هذا الخلل في أفلام الكرتون؟

1. إن هذه الأفلام قد صُنِعت لغيْر بلاد المسلمين، وفي غير بيئتهم وثقافتهم، صنعها اليابانيون والأمريكان والأوروبيون. وأكبَر مراسم الكرتون كانت في اليابان، ومِن قبلها كانت في شركات (تيرنر، وورنر، وحنا بربارة) في أمريكا، وشركة (والت ديزني) في الفترة الأخيرة. وأفلام الكرتون تُحاكي ثقافة أصحابها، فهي لحاجات الإنسان الغربي وبيئته وثقافته التي تستبعد الوحي من مصادر المعرفة لذلك ليس للغيب مكانة في بنائهم المعرفي، وقد اكتفوا بالتجربة والحس مصدراً وحيداً للمعرفة. فابتكروا العَلمنة في بلادهم وأعلنوها مرجعية ثقافية لأجيالهم.

[1]) سورة الممتحنة: الآية 1.

2. إن الكثير من المؤسسات التي اهتمت بدبلجة الكرتون، وتعريبه، لم تأصل الأخلاق فيه إذ يأتي الفيلم كما هو في بيئته، وتقوم شركات الانتاج في المجتمعات الإسلامية بعملية الدبلجة فقط.

دور أفلام الكرتون السلبي في الأخلاق: أ.التعري: إن حالة التعري المنتشرة في الغرب صارت عرفاً لديهم، وهذه الحالة لا تجد لها أصولاً في المجتمعات الإسلامية. وهذا العرف الغربي انعكس في أفلام الكرتون على بصورة واضحة، وعلى سبيل المثال:

1.المسلسل المشهور (ساسوكي) الذي حمل مشاهد كثيرة من التعري، فهو ينسجم وثقافتهم العَلمانية لينقل حياة الحمامات كما هي إلى الأطفال.

2.المسلسل (فلنستون) الحجريون أيضاً يحاكي نفس القضية، في لباس شخصياته وحركاتها، فهو متناغم مع البيئة التي أنتجته، ولا يتوافق مع واقع المجتمع الإسلامي.

3.المسلسل (موكا موكا) التي تعرض مشاهد فاضحة من الإثارة.

ب. علاقات الصداقة: وأعني بها ما يسمى علاقات الحب (boy and grail friend)، وهذا النوع من العلاقات بين المراهقين والمراهقات، وقد انتقل إلى كثير من المجتمعات الإسلامية، بمظاهر ومسميات أخرى أثرت سلباً على الانضباط الأخلاقي في بعضها، ومن الأعمال الكرتونية التي تظهر فيها علاقات الحب جزءاً أساسياً من تركيبها الدرامي الأعمال الآتية:

1.كرات التنين: (دراغون بول) تقوم على علاقات حب غرامية تفسد الأطفال.

2.كونان: المحقق الشهير أيضاً يقوم على علاقة غرامية تشكل قصة رديفة لقصص التحقيق المشوقة.

3.البوكيمون: إن كلمة (بوكيمون) تعني وحش الجيب، وهي مشتقة من (بوكيت مونستر): (بوكيت: جيب) ، (مونستر: وحش) فأخذوا نصف الكلمة الأولى ونصف الأخرى وجمعوهما، وقالوا: (بوكيمون)، ومثل ذلك مسلسل (ديجيمون) الذي يعني (ديجيتال مونستر) أي: وحوش الديجيتال، وشركات الدوبلاج عربته وسمَّته أبطال الديجيتال. لقد أثار هذا العمل منافسة تجارية بين شركة (سوني بلاي ستيشن) الشركة التي صنعته ونجحت اقتصادياً، وشركة أخرى يملكها رجل أعمال يهودي تضررت بهذا العمل هي (والت ديزني)، فأرادت أن تقف في وجه نجاحه، فأشاعت حوله عدة شائعات. وأما ما يتعلق بالفساد الأخلاقي في هذا العمل فهو كثرة ما فيه من العلاقات الغرامية.

دور أفلام الكرتون السلبي في الهوية: ومنها ما يأتي:

أ- التمرد على القيم: يُمثل التمرد على القيم جزءاً من الثقافة الغربية، فكل جيل ينبغي أن يتمرد على قيم الأجيال السابقة؛ حتى تتصارع البشرية وتسير في الاتجاه الصحيح، حسب ما يتصورون، وهكذا يرون الحياة.

وقد انعكست هذه الفلسفة على صناعة الكرتون، فتجد في كل أفلام الكرتون تقريباً إشارة إلى التمرد على القيم السائدة؛ لأن الفضيلة الأولى في الغرب هي الحرية، أما في بلاد المسلمين فالعدل هو الفضيلة الأولى، فبناء على ذلك لابد عندهم من التمرد على القيم؛ لأن الحرية تقتضي أن يتخلص الناس من كل قيد، وهذا الأمر لا يناسب مع الثقافة الإسلامية، ومن الأعمال التي ظهر فيها التمرد على قيم الأمة ما يأتي:

1.القناع (musk) فهذا العمل انتشر بين الأطفال وشاع، وهو يسيء إلى القيم، ففيه أشياء محرجة، مثلاً يصدر البطل أصواتاً منكرة، ويشمم الناس رائحة جواربه، ويقوم بأفعال فيها نوع من الحرج اجتماعياً، كإخراج الريح، وغير ذلك من الأفعال المحرجة اجتماعياً، فتجد هذا العمل يستخف فيها، ويحطم كل الحواجز.. وأنصح المربين ألا يتركوا أبناءهم يتابعون هذا العمل، على الرغم من كونه مضحكاً يُقَدَّم بثوب تهريجي جداً، لكن في النهاية يَنْكُتُ نكتاً سوداء في قلوب الأطفال، ويحطم القيم أيضاً.

2. ريميفيه أيضاً تحطيم للقيم، فالأسرة في الثقافة الإسلامية أهم لبنة اجتماعية، وريمي الذي يبحث عن أمه بكل ما يستطيع، ويعرض المسلسل أحداثاً مأساوية تواجهه في سبيل ذلك، وعندما يلتقي بها يتركها، ويبحث عن شيء جديد. فأين قيمة الأسرة؟! وإذا كان طوال الحلقات يبحث عن أمه، ثم عندما يجدها يعرض عنها.. فما الذي يبحث عنه إذن؟. تبحث عن الأرض بصيغة الأم: وهذه الفكرة من العقائد اليهودية التي تبث في أفلام الكرتون، ففي كتبهم الدينية: "إن أمّكم الأرض.. " يعنون بذلك الأرض المقدسة!! لذلك كان الذي يبحث عنه ريمي البلد وليس الأم، بل الأرض، فكم من عام وهو يبحث عن أمه! (بمبم) يبحث عن أمه، (زينة ونحول) يبحث البطل عن أمه، (بيل وسباستيان) يبحث عن أمه..

لقد كان هذا الأمر يُغرس في ثقافة أبناء الغرب، في اللاوعي، في اللاشعور، وهو الذي أسهم في صبغ العقل الغربي بالنزعة المتصهينة، أفرز المحافظين الجدد، فهم لم يأتوا من فراغ.

دور أفلام الكرتون السلبي في العقيدة:

من المنطقي ألا تنسجم أفلام الكرتون مع العقيدة الإسلامية؛ لأنها صدرت عن قوم يحاكون عقائدهم وأديانهم، وهم ما بين يهودي ونصراني وبوذي، إلا أن معظم الشركات المتخصصة في الكرتون شركات يملكها يهود، ولاسيما المشهورة منها، مثل: (والت ديزني) (ورنر برذر) (تيرنر برذر)، كل هؤلاء الشركات يهودية.

إن دور اللوبي اليهودي في صناعة الكرتون والإعلام بالجملة لم يعد خافياً، كما أن النسبة الكبرى من صناعة الإعلام هي في الغرب، وهذا ما يفسر ظهور أثر العهد القديم في أفلام الكرتون، كالإله (يهوا) مثلاً، الذي ورد ذكره كثيراً في التوراة، وهو رب اليهود كما يزعمون، وهو عبارة عن شاب أمرد وسيم جميل، خارق القدرات، وهو ما يعبِّر عنه بـ (سوبرمان)، فهذه الشخصية تمثل هذا التصور العقدي عند اليهود، وليس الحديث عن دور اليهود في الإعلام ضرباً من نظرية المؤامرة التي يعلق عليها العرب والمسلمون كل إخفاقاتهم، بل إن ذلك حقيقة يعرفها كل من عمل في حقل الإعلام، وهي من الوضوح إلى درجة البداهة لدى المتخصصين.

ولابد من بيان أن أثر أفلام الكرتون في العقيدة ليس محصوراً في الأعمال التي تصنعها الشركات اليهودية، بل في الأعمال اليابانية وغيرها. ومن أهم آثار أفلام الكرتون على العقيدة:

أ- تعدد الآلهة: من الأمور الاعتقادية التي تتنافى مع ديننا الحنيف تعدد الآلهة، وهي من الوثنية التي جاء الإسلام ليحاربها، وقد ظهر تعدد الآلهة في بعض الأعمال الكرتونية مثل: (بوكاهانتس). و(هيفي كروكت). وتصدر هذه الوثنية عن ثقافة إغريقية بعيدة كل البعد عن التصوُّر الإسلامي. وخطورة هذا النوع من الأفلام والمسلسلات أنها تغرس في نفس الأطفال والناشئة أن هناك من يتصرف في الكون من الأبطال، والملوك والعباقرة غير الله عز وجل، فضلاً عن العبث بفطرتهم الإيمانية.

ب-تشويه القَدر: إن عقيدة الإيمان بالقَدر من أصول الدين، ومقصود التربية الإسلامية أن تزرع هذه العقيدة مع بقية أركان الإيمان، ولكن بعض مسلسلات الكرتون تشوِّه ذلك، من خلال بيان أن القدر ضد الضعفاء من البشر!، والمشكلة في ذلك أن هذا العبث في مفهوم القدر ينعكس على أصل الإيمان بالله؛ لأن الطفل سيتشكك في عدله، وصواب أحكامه على عباده سبحانه وتعالى. وقد تجسد تشويه القدر في مسلسل (ريمي)، فكلما يوشك (ريمي) أن يصل إلى أمه تأتي الأقدار وتبعده عنها، ويقع في الظلم ويموت معلمه، وتموت حيواناته الواحد تلو الآخر.

4. **دور أفلام الكرتون السلبي على الفطرة:** نعني بالفطرة الإمكانات والقدرات والمؤهلات التي وهبها الله لهذا المخلوق، وكان مزوداً بها لـمّا خُلق، فهي بمثابة المسلَّمات لديه، هذه المسلمات التي خُلق الإنسان وهي معه تمثل الفطرة، ومن ثَمّ فإن أفلام الكرتون قد أحدثتْ أثراً سلبياً في فطرة الأطفال، مثل حب للخير والفضائل، إكرام الإنسان الصالح، لذلك تشكل الفطرة ميالاً نحو الإيمان.

إلا أن أفلام الكرتون قامت بدور العبث بالفطرة، الأمر الذي يهدد المخلوق البشري في صحته النفسية، ويوقعه في صراعات مع نفسه وغيره، بدءاً من قوى الطبيعة التي خلقت له ومن أجل خدمته. وقد تجلى هذا الدور السلبي في الأمور الآتية:

أ- العنف: العنف يُضعف مكامن الحس الجمالي لدى الإنسان، وينمي فيه غرائز العدوان، وتعد الولايات المتحدة أكبر مسوِّق للعنف في أعمالها الفنية؛ سواءً الكرتونية أو الحقيقية، والسبب في ذلك أن ساستها يريدون أن يشكلوا قوة عسكرية، ومن هنا أخذت أمريكا تُوجِّه أبناءها نحو العنف بشدة؛ لأنها تريد منهم أن يروا كيف يسيل الدم ولا يتأثرون؛ لأنها تطمح أن تكون أمة عسكرية، وقد علمتها (فيتنام) أنه ينبغي أن يُربَّى الشعب تربية يحتمل هذا العنف الشديد، فاصطبغ ذلك في معظم أفلامهم، والمتابع للدراما الأمريكية يجدها دراما عنف، بينما يَضعف ذلك في الدراما الغربية، ولاسيما الدراما الفرنسية التي تغلب عليها النزعة الإنسانية.

لقد صدَّرت لنا أفلام الكرتون الأمريكية العنف، وتبعتها الأفلام اليابانية، فصارت معظم الأعمال تقوم على العنف أو تمجده، وسبب اعتماد الأعمال اليابانية على العنف؛ من أجل ألا تموت الروح المعنوية لديهم، وهذا من آثار الحرب العالمية الثانية. ومن الأعمال التي قامت على العنف ما يأتي: أبطال الديجيتال، القناص، النمر المقنع، ميغا مان، باتمان، إكس مان.

هذه المسلسلات والأفلام وغيرها تشجع على العنف والبطش الشديد، وهو أمر خطير جداً على الأطفال، ولاسيما إذا قُدم لهم على أنه سلوك الكبار، فالطفل مولع بمحاكاة الكبار في سلوكهم، ويؤسف أن يسقط عام1993م في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها سبعة آلاف طفل يقتلهم أصدقاؤهم بعيارات نارية؛ أي: بمعدل عشرون طفل يومياً، طفل بالمرحلة الابتدائية سرق مسدس أبيه، وجاء إلى المدرسة، وقتل أحد زملائه.!

الضبط الاجتماعي والتغير الاجتماعي:

لاشك أن للضبط الاجتماعي علاقة وثيقة بالتغير الاجتماعي إذ أن الضبط الاجتماعي قد يؤدي إلي سلسلة من التغيرات الاجتماعية نظراً لاعتماد الضبط الاجتماعي علي العادات والتقاليد، القيم الاجتماعية، المعايير الاجتماعية، التربية، الرأي العام، القانون كوسائل للتحكم في مجريات الأمور الاجتماعية ومساعدة الأفراد والجماعات للتحرك نحو التقدم والتنمية والاستقرار هذه من ناحية .

ومن ناحية أخري تؤدي التغيرات الاجتماعية إلى تأرجح عملية الضبط الاجتماعي بين الشدة والضعف، وبين ثبات الوسائل أو تغيرها أو تلاشيها في بعض الأحايين. لذا يمكن القول أن العلاقة التي تربط بين الضبط والتغير هي علاقة ذات قطبين طردية تارة وعكسية تارة أخري.

ويؤثر الضبط الاجتماعي على التغير الاجتماعي من خلال مدخل الاستجابة المجتمعية الذي يؤكد أن الجهد الذي يبذله المجتمع لضبط الانحراف قد يعتبر عاملاً يؤدي إلي الانحراف عند الإفراط في استخدامه، والقبضة الحديدية علي الأفراد يجعل الأفراد يتخذون أساليباً للتخلص من ضبط المجتمع وقد يكون هذه الأساليب انحرافيه. وتقول هذا المدخل أن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يقوم به الشخص وإنما هو نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد الجزاءات علي المذنب.

فمن الضروري وضع اعتبار للظروف والملابسات التي تؤدي ببعض الأشخاص إلي التعرض لمثل هذه الاستجابات المجتمعية، فإذا أصبح الأشخاص منحرفين من خلال تعرضهم لنوع من الاستجابات المجتمعية فإنه من الأهمية بمكان معرفة ما إذا كانت الفئات المختلفة للأشخاص متباينة ومتفاوتة.

أما التغير الاجتماعي فيؤثر في الضبط الاجتماعي لأن التغير الاجتماعي إذا كان جزئياً محدود النطاق أو جذرياً فإنه يؤثر في نمط القيم الاجتماعية، والمعايير وأنماط السلوك، والرأي العام والأعراف وحتى القوانين أحياناً.

فإن كان التغير الاجتماعي جزئياً فإنه يؤدي إلي سيادة حالة اللا معياريه والتي تعرف بأنها: (حالة الانعدام الأخلاقي القائمة في كثير من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الاجتماعي).

وبالتالي يجد بعض الأفراد أنفسهم في موقف إما لا يستطيعون علي التصرف السليم إزاء المواقف التي لا توجد لها معايير محددة نتيجة للتغير الاجتماعي، أو وجود مجموعة من القيم ولا يمتلك الأفراد المعلومات عن تحديد ما هو ملائم منها، أو عدم وجود معايير معينه تحكم السلوك في مواقف معلومة. مما ينعدم معه قدرة الأفراد علي تحديد سلوك دورهم، ويكون هناك اضطراب في تطبيق الجزاءات.

ونتيجة لهذه الحالة يظهر ظاهرة تعارض الأجيال وصراعها حول القيم، إضافة لظاهرة فقدان الاهتمام الاجتماعي بظهور السلبية واللامبالاة والانعزالية، وحينها يتعطل قواعد الضبط الاجتماعي لعدم اتفاق الناس على قواعد بعينها لضبط سلوكهم.

إما إذا كان التغير الاجتماعي جذرياً غير مخططاً فقد يؤدي إلي سيادة ثقافة فرعية فالثقافة التي يعيش فيها الفرد يستمد منها الدعم الجماعي لنشاطه، فعند تعرض الأفراد لثقافة فرعية انحرافيه فذلك يؤدي بهم إلي السلوك الانحرافي الذي يحدث التفكك الاجتماعي، الذي حين حدوثه تذوب القيم والمعايير الضابطة أو تستبدل بقيم ومعايير أخري مستمدة من التفضيلات الشخصية (ما رآه عقل الفرد حسناً فهو حسن وما رآه قبيح فهو قبيح) والمعلوم ان الضبط الاجتماعي وقواعده هي جماعية وليست فردية ، ولكن السلوك في هذه الحالة فردي ، ويؤدي هذا الاختلاف إلي ضعف أو تلاشي شرعية الضوابط الاجتماعية.